أبعاد السياسة الخارجيّة لدول
ما بعد الصراع العراق أنموذجًا

أ.م.د طارق محمد طيب

زينب محمود رشيد

كلية العلوم السياسة/ جامعة الموصل

المستخلص

مرّت السياسة الخارجيّة العراقيّة بعدة مراحل خلال الأربعة عقود الأخيرة، أما اليوم فقد تغيرت وينبغي تأمين نفسها وامتلاك أدوات التأثير الصحيحة من منطلق تأمين تحقيق مصالح الجميع دون استثناء، مما يضع العراق في مجاله الجيوسياسيّ والاستراتيجيّ الطبيعيّ في المنطقة والعالم والعمل على إخراجه من دائرة التكتلات والمواجهات في سياسة المحاور التي تتقاطع مع بعضها البعض في الكثير من الأحيان، كما إن خيارات السياسة الخارجيّة العراقيّة في المستقبل تكمن في واقع الإمكانات المتاحة له كونه دولة نفطيّة باحتياطيّ كبير جدًا يؤهله في أن يعطي نوع الاستمراريّة في دعم السوق العالميّة لمدة ليست بالقليلة، وأن ما يزيد على (90%) من دخله وعائده السنويّ هو من بيع النفط كونه بلدًا ريعيًّا ذات اقتصاد أحاديّ الجانب، لهذا فاستقرار السوق النفطيّة والتأثير فيها عدّ مصلحة عراقيّة تتداخل معه مصالح الدول النفطيّة الأخرى وبخاصة الدول المجاورة له.

إذ تعمل بعض الدول في إطار سلميّ لتحقيق تلك الأهداف، بينما تغري القوة دولة أخرى على الحرب والعنوان لتحقيق أهدافها، وسنتناول في هذا الفصل مجموعة من المحددات والأبعاد التي أثرّت في سياسة دولة ما بعد الصراع وفق النموذج العراقيّ، ومن ثم تقديم قراءة مستقبليّة لهذه السياسة.

الكلمات المفتاحية : السياسة، الصراع، الأمن، الاقتصاد، الثقافة.

Dimensions of the foreign policy of countries Post-conflict Iraq as a model

Assoc. Prof. Dr. Tariq Mohammed Tayeb

Zainab Mahmood Rasheed

College of Political Science / University of Mosul

Abstract

Iraqi foreign policy has gone through several stages during the last four decades, but today it has changed and should secure itself and possess the right tools of influence in terms of securing the achievement of the interests of all without exception, which puts Iraq in its natural geopolitical and strategic field in the region and the world and work to get it out of the circle of blocs and confrontations in the policy of axes that often intersect with each

other, and the options of Iraqi foreign policy in the future lie in the reality of the possibilities available to it as a state Oil with a very large reserve qualifies it to give the type of continuity in supporting the global market for a period of not a few and that more than (90%) of its income and annual return is from the sale of oil being a quarterly country with a unilateral economy, so the stability of the oil market and its impact is an Iraqi interest that overlaps with the interests of other oil countries, especially its neighboring countries.

KEYWORD :Politics, Conflict, Security, Economy, Culture.

المقدمة

تعد السياسة الخارجيّة أحد أهم فعاليّات الدولة التي تعمل عن طريقها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدوليّ، وتهدف هذه السياسة لبلد ما إلى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الأخرى من أجل تحقيق أمنها وضمان حدودها وحاجاتها الأساسيّة، وتتعدد الأساليب والوسائل للوصول إلى الأهداف وفقًا لإمكانيّات الدولة وقدرتها على التأثير.

إشكاليّة البحث

تتمثل إشكاليّة البحث في توضيح أبعاد السياسة الخارجيّة لدول ما بعد الصراع ومدى تأثيرها وتأثرها من جميع النواحي على المستوى الإقليميّ والدوليّ، وقد تشكّلت السياسة الخارجيّة العراقيّة بعد عام (2003) بأبعادها التي تسعى إلى تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة.

فرضيّة البحث

تقوم فرضيّة البحث على أساس أن هنالك العديد من الدول مرّت بمراحل تصارعيّة وأن العراق قد عانى من جملة من الصراعات بعد عام (2003) كونها تنبع من البيئة الداخليّة.

أهداف البحث:

1- توضيح أبعاد السياسة الخارجيّة لدول ما بعد الصراع وأبعادها دوليّا.

2- توضيح أبعاد وتأثيرات السياسة الداخليّة العراقيّة من النواحي الثقافيّة والأمنيّة.

منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفيّ في وصف أبعاد السياسة الخارجيّة لدول ما بعد الصراع، كما تم استخدام المنهج التحليليّ من أجل تحليل أبعاد السياسة الخارجيّة العراقيّة.

هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث على مطلبين فضلًا عن خاتمة ومقدمة تناول المبحث الأول: أبعاد السياسة الخارجيّة لدول ما بعد الصراع، وكشف الثاني أبعاد السياسة الخارجيّة العراقيّة

المبحث الأول

أبعاد السياسة الخارجيّة لدول ما بعد الصراع

بما أن السياسة الخارجيّة يُنظر إليها على أنها سياسة وحدة دوليّة معينة تجاه العالم الخارجيّ، فهي تنصرف إلى برامج العمل الخارجيّ لتلك الوحدة، وهذه البرامج تنبع من أبعاد عدة، ففي إطار ذلك يمكن تمييزها كالآتي:

أولًا: البعد الاقتصاديّ: يعد البعد الاقتصاديّ من أهم أبعاد ومقومات الدولة والركيزة الرئيسة لموقعها الجيوستراتيجيّ ولبناء منظومة من العلاقات الخارجيّة، التي تُكسب الدول أثرًا مهمًا في الوصول إلى مصاف القوى الفاعلة إقليميًّا، وتعتمد قدرة الدول الاقتصاديّة على الثروة الوطنيّة، التي تعتمد على الناتج الاقتصاديّ ومن ثم يؤثر معدل النمو الاقتصاديّ للدولة في قدرتها على ممارسة التأثير في العلاقات الدوليّة، كما ويشكل التطور الاقتصاديّ موردًا مهمًا للأمن القوميّ والقدرة العسكريّة وغيرها (توفيق، د.ت).

ويتم تحديد طبيعة وأسلوب السياسة الخارجيّة إلى حدٍ كبير عبر الموارد الاقتصاديّة، فالقوة الاقتصاديّة للدولة هي مؤشر على قدرتها على تحمل التكاليف، وينعكس تأثير هذه القدرة في العلاقات مع الدول الأخرى، فالهدف الرئيس من القدرات الاقتصاديّة هو استخدام الموارد الطبيعيّة والبشريّة بشكل أمثل، ويتم تضمين توزيع الثروة الاقتصاديّة المنتجة والاستهلاك والرفاه العام وتحسين مستوى معيشة المواطنين وما إلى ذلك في الأنشطة الاقتصاديّة للدولة (Biswas، د.ت)، فكلما كان وضع الدولة قويًّا في المجال الاقتصاديّ؛ زاد ذلك من مكانتها وقوتها على المستوى الدوليّ، مما يسمح لها من تدعيم إرادتها السياسيّة ويتيح لها درجة أكبر من الاستقلاليّة والتأثير (صباح وموساوي، 2019).

أما فيما يتعلق ببلدان ما بعد الصراع، التي تعاني من ضعف في اقتصادها، فهي تحاول الاستفادة من دول العالم، من خلال مساعي الدبلوماسيّة الاقتصاديّة، للحصول على مكاسب اقتصاديّة تساعدها في عملية التنمية وإعادة الإعمار بأفضل طريقة ممكنة، ومن أجل ضمان تنميتها الاقتصاديّة وتأثيرها السياسيّ، ونظرًا لكونها مقيدة تتبع خيارات استراتيجية مختلفة لعلَّ أبرزها اللجوء إلى الدبلوماسيّة الاقتصاديّة (Kavvadia وآخرون، 2018).

وتحتاج دول ما بعد الصراع لكي تزدهر، إلى اقتصاد دوليّ مفتوح يمكنها للتجارة بحريّة، وفي حين تستفيد كل الدول من التجارة الحرة، فإن دول ما بعد الصراع تعتمد بشكل أكبر على التجارة من أجل

ازدهارها، على عكس الدول الأخرى التي لديها أسواق محليّة، فدول ما بعد الصراع تحتاج على سبيل المثال إلى رفع الحواجز الجمركيّة والتعريفيّة للتجارة في العالم لتكون منخفضة قدر الإمكان، وتعتمد قدرتها على البقاء إلى حدٍ كبير على انفتاح الاقتصاد العالميّ (Thorhallsson وSteinsson، 2017).

ويمكن التماس هذا البعد في حالة رواندا بعد الحرب، فعملت على إعادة بناء وتحويل الاقتصاد لتحقيق النمو الاقتصاديّ والحد من الفقر، ووضعت رؤية لاقتصادها في عام (2020) شملت (44) هدفًا في مجالاتٍ عدة لتنمية وتطوير الاقتصاد وقطاعات الزراعة والسياحة والتعدين؛ ففي مجال الزراعة، أيقنت الدولة أهميتها لتحقيق الأمن الغذائيّ لسكانها فضلًا عن تصدير ما يزيد عن الحاجة لتحويله إلى موارد اقتصاديّة تدعم ميزانيّة الدولة، فجلبت الخبراء الأجانب وأنشأت مكتبًا لنقل المحاصيل وتصديرها، ووفرت الأسمدة بأسعار رمزيّة، فضلًا عن توفير قروض ميسرة للمزارعين، فحققت نمو بنسبة (9.5%) عام (2016)، وتراجعت معدلات الفقر من (60%) إلى (39%)، كما بلغ حجم التجارة لديها (603) مليون دولار، وقيمة الواردات نحو (439) مليون دولار، بينما وصلت الصادرات إلى (164) مليون دولار، واعتمدت بشكل رئيس على تصدير القهوة والشاي والذهب (الحسن، 2022).

ثانيًا: البعد الأمنيّ: تعاني دول ما بعد الصراع من فقدانها للأمن فتتبع سياسات عدة من خلال انحيازها أو اشتراكها في تحالفات للحفاظ على أمنها، ويمثل الانحياز إلى جانب قوة أكبر لحفظ الأمن أهم دافع لدول ما بعد الصراع، فعدم قدرة هذه الدول على ضمان أمنها بمفردها يشكل قاسمًا مشتركًا بينها في الاعتماد على الدول الكبرى، الأمر الذي يحقق لها الاستقرار مما يجعلها تنصرف إلى تحقيق المنافع الاقتصاديّة وإعادة البناء الداخليّ بدلًا من الإنفاق على التسلح (توفيق، د.ت).

وتستجيب دول ما بعد الصراع للتهديدات الأمنيّة؛ وذلك ببقائها على الحياد والانسحاب من الالتزام بموقف من النزاعات التي تنطوي على قوى أكبر، التي يتم التعبير عنها تقليديًا على أنها حياديّة، ويعكس هذا الخيار وجهة النظر القائلة بأن دول ما بعد الصراع لديها قدرة محدودة أو معدومة على التأثير على بيئتها الاستراتيجيّة، إذ يوفر لها الاحتفاظ بعدم المشاركة في النزاعات ببعض الاستقلاليّة، ومن ناحية أخرى يمكن للدول الصغيرة أن تشارك في شبكة من المؤسسات الدوليّة والتحالفات متعددة الأطراف، فتسعى إلى الحماية من خلال التعاون، فضلًا عن التأثير الموسع الذي تشكله الاستجابة المؤسسيّة للتهديد،

وبعد هذا الخيار أكثر صلة بمجموعة واسعة من التحدّيات التي تواجهها هذه الدول، فضلًا عن أن الحياد ومع تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، يصبح خيارًا أقل قابلية للتطبيق بالنسبة لهذه الدول، نظرًا لأن العزلة الدوليّة هي أكثر ضررًا لها (Baba وÖsnoy، 2016).

وبسبب ضعف هذه الدول، تجد فيها قوى أكبر "أهمية إستراتيجية في التدخل" في السياسات المحلية والخارجيّة، مما يؤدي إلى عدم تناسق في علاقاتها مع القوى الأخرى، إذ تستجيب دول ما بعد الصراع لهذا التباين بـ "الأسلوب الدفاعي" أي بتجنب النزاعات أو التخفيف من حدتها، وبدلًا عن ذلك فهي تركز في الغالب على القضايا الاقتصاديّة، وأثار الدعم الخارجيّ من الجهات الفاعلة الأخرى (Cooper وShaw، 2009).

ويعد التأثير المختلف للتهديدات على دول ما بعد الصراع أحد أسباب تقاربها مع التحالفات المتعددة الأطراف، وإن التفكير في كيفية استجابتها للتهديدات الأمنيّة التقليديّة يسمح برؤية الدور الذي تؤديه التحالفات المتعددة الأطراف في مجال السياسة الخارجيّة لهذه الدول، إذ تجد الأمن في شبكة متشابكة من الضمانات الأمنيّة المباشرة وغير المباشرة، وتوفر قواعد السلوك المعممة للمنظمات متعددة الأطراف بيئة من القانون والنظام تحمي بشكل أفضل سيادتها (Baba وÖsnoy، 2016).

وعلى سبيل المثال، أصرت إدارات ألمانيا الغربيّة بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانيّة على استقلال ألمانيا الغربيّة ووحدة أراضيها (إلى جانب استقلال برلين الغربيّة)، واستندت في أمنها إلى حدٍ كبير إلى مبدأين، وهما: التحالف مع قوى شمال الأطلسيّ والحد من الأسلحة المتوازنة بين الشرق والغرب، وبشكل أساسيّ، تألفت سياسة تحالف ألمانيا الغربيّة للحصول على رادع جماعيّ موثوق ومضمون والمساهمة في مواجهة المعتدين المحتملين وامتلاك حماية نووية موثوقة دون أن تصبح قوة نوويّة، من هذه النقطة كان الدفاع عن طريق التحالف الغربي بمشاركة من الولايات المتحدة هو الخيار الأكثر تفضيلًا لألمانيا الغربيّة؛ لأنه بدا الترتيب الأقل تكلفة والأكثر موثوقية لضمان الأمن الفعال والردع العسكريّ، فكان حلف الناتو ومشاركة الولايات المتحدة للأمن الأوروبيّ ضد التوسع السوفيتيّ تعد الركائز الأساسيّة لسياسة ألمانيا الغربيّة الأمنيّة (Gül، 2003).

ثالثًا: البعد السياسيّ: ترتبط السياسة الخارجيّة وبالسياسة الداخليّة بشكل وثيق، ولعلَّ السبب في ذلك الضعف المتأصل في سياسات دول ما بعد الصراع وتعرضها لضغوطات القوى الخارجيّة، فضلًا عن أن

السياسة الخارجيّة مدفوعة إلى حدٍ كبير بالضرورات السياسيّة المحليّة التي تؤدي إلى المصلحة الوطنيّة للدولة (Handel، 2016).

يضغط الفاعلون السياسيّون على الحكومة لتبني سياسات مؤاتية، في حين تمتلك الحكومة السلطة وذلك عبر الاستجابة لهذه المصالح؛ على المستوى الدوليّ، ومن ناحية أخرى يتعين على الحكومات الدفاع ضد التطورات الخارجيّة، مع السعي لتحقيق أقصى قدر من مكاسب السياسة الخارجيّة للرد على الضغوط المحليّة (Handel، 2016).

نتيجة لذلك، حتى لو كانت النخب هي التي تصوغ اتجاه السياسة الخارجيّة، فإن النتائج المقصودة للسياسة الخارجيّة يجب أن تتماشى في نهاية المطاف مع المصالح الاجتماعيّة والسياسيّة المحليّة التي تمثلها هذه النخب، ومن ناحية أخرى فإن إجماع النخبة حول الهوية الدوليّة للدولة وهدفها يقيد استراتيجيّات السياسة الخارجيّة التي يمكن للقيادة أن تختارها، وتتضمن مفاهيم الهوية أفكارًا عن النظام الاجتماعيّ المفضل، التي تحدد كيفية فهم النخب لتطورات السياسة الخارجيّة من حيث مصالحها الوطنيّة، في الوقت نفسه يجب أن تتفق النخب على الغرض من وجود الدولة والمعتقدات حول مكانها المناسب في العالم التي تشكل بعد ذلك الاستجابات لتحدّيات السياسة الخارجيّة بناءً على النتائج المرجوة منها (Gvalia وآخرون، 2013).

بمعنى آخر، تحاول الإرادة السياسيّة التغلب على نقاط ضعف الدولة مشروطة بإجماع النخبة في مجال السياسة الخارجيّة للبلد، والذي تقترح الأدبيّات أنه مبني على أفكار الهوية والغرض. أحد المظاهر المهمة لإجماع النخبة هو في السياسة التشريعيّة التي تدعم عمل الحكومة، ومن ناحية أخرى، تخضع القرارات التي تتخذها قيادة الدولة للشرعيّة بين المصالح المحليّة التي تمثلها، كما أن قدرة الدولة على اختيار السياسة الخارجيّة سوف يتعزز عندما يتم دعم هذه الخيارات في السياق السياسيّ المحليّ. ومن ثم قدرة الدولة الخارجة من الصراع على اختيار استراتيجيّات مختلفة للاستجابة للتغيرات في البيئة الدوليّة، ومن ثم مرونتها (Pauly وJentleson، 2014).

رابعًا: البعد الثقافيّ: يشير البعد الثقافيّ إلى "الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك وأسس الهوية، وهي ذات تأثير على مستويات عدة منها: تشكل أسسًا جديدة لتقسيم العالم، ومحركًا للتفاعلات الدوليّة ومحددًا لنمطها ولحالة النظام الدوليّ، وأداة من أدوات السياسة،

وموضوعًا من موضوعاتها، ومحددًا لخطاب النخب، وعنصرًا تفسيريًا أو تبريريًا للتحالفات، فضلًا عن عده مكونًا للقوة" (مصطفى، 2006).

ولهذا البعد أهميّة بالغة في التفاعلات الدوليّة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وهناك تنافس متعدد الأقطاب بغية توسيع أو فرض نموذج ثقافيّ معين، لما له من تأثير على المجتمعات والدول، وما يحققه من فوائد للدول والقوى المروجة لنموذجها الثقافيّ، والثقافة تؤدي دورًا في مختلف المجالات على المستويات الإقليميّة والعالميّة، ومن ثم فإن للبعد الثقافيّ دلالة وقوة تفسيريّة لمعرفة حجم الدولة وثقلها ودورها على المستوى العالميّ وفهم حدة الطابع الصراعي للعلاقات الدوليّة (أيوب، 2018).

فألمانيا بعد الحرب العالميّة الثانيّة، عملت على استعادة الوحدة الألمانيّة وتبنت مبادئ الحرية والسلام، أي إحياء الإجراءات السلميّة لألمانيا الموحدة للسيطرة على شؤونها الداخليّة، والقيام بدورها المناسب في العلاقات الدوليّة وتحقيق الهوية الوطنيّة والحفاظ عليها، والحفاظ على الأمن القوميّ، وكذلك للحفاظ على السلام وتعزيز الرفاهيّة العامة (Gül، 2003).

وكذلك الحال فيما يتعلق برواندا، إذ اتبع النظام السياسيّ الرواندي آلية مناسبة تستوعب التنوعات الدينيّة والعرقيّة، وتعامل بواقعية مع الاختلافات الاجتماعيّة السائدة في المجتمع الرواندي، إذ استطاعت القيادة السياسيّة أن تتخطى المشاكل العرقية على الأصعدة السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة كافة، ونظرًا لذلك اختيرت رواندا أكثر من مرة لاحتضان القمم والمؤتمرات لعلَّ أهمها القمة الإفريقيّة السابعة والعشرون، وذلك يوصف على أنه رسالة تأكيد أن رواندا جديرة باحتضان كبرى الفعاليات السياسيّة والرياضيّة القارية بعدّها نموذجًا لدولة مستقرة وآمنة (سلطاني ودحماني، 2020).

المبحث الثاني

أبعاد السياسة الخارجيّة العراقيّة

ترتكز السياسة الخارجيّة لأي دولة إلى توظيف جميع إمكانياتها وقدراتها لتحقيق أهدافها العليا في المجتمع الدوليّ، بما يتناسق مع تطلعاتها ومكانتها الإقليميّة كانت أم الدوليّة، لتحقيق أمنها وضمان حدودها والحاجات الأساسيّة، لذا عمدت السياسيّة الخارجيّة العراقيّة إلى توظيف جميع قدراتها لتحقيق أهدافها على الساحة الإقليميّة والدوليّة بحسب إمكانياتها وقدراتها الرامية إلى استعادة مكانته والولوج في القضايا كافة بما ينسجم مع حقيقة الدور المطلوب، لذا سعت القيادة العراقيّة إلى تبني سياسات عدة تهدف إلى زيادة فعالية العراق وتوسيع حجم التفاعل مع جميع دول الجوار والدول كافة؛ لذا قسم هذا المبحث على المطالب الآتية وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول

الأبعاد الدوليّة في توجهات السياسة الخارجيّة العراقيّة

من الأمور المهمة لدول ما بعد الصراع هو تأثير الأبعاد السياسيّة في توجهات سياساتها الخارجيّة، وغالبًا ما يكون التوجه الخارجيّ انعكاسًا لمواقف سابقة متصلة بطبيعة الصراع وتوجهاته، فتكونت السياسة الخارجيّة العراقيّة بعد (2003) من مزيج مركب من تضارب المصالح للقوى السياسيّة الداخليّة، في مرحلة مصيريّة صعبة عاشها العراق بعد مخاض الحرب التي عصفت به، كما أن العقوبات التي تعرض لها منذ بدايات تسعينيات القرن العشرين، أدّت إلى فرض حصار عليه وعزله عن جيرانه وعن المجتمع الدوليّ، وصدور العديد من قرارات مجلس الأمن الدوليّ التي تضمنت عقوبات أضرت بمكانة العراق الدوليّة وتسببت في تدهور الوضع الاقتصاديّ (الربيعي، 2010).

وعليه اهتمت السياسة الخارجيّة العراقيّة بشكل واسع بنشاطها الخارجيّ وركزت إلى حدٍ كبير على المجال الأمنيّ الذي أثر ويؤثر سلبًا على مجمل سياسات الدولة، وجعلها تعيد النظر في موجهات سياستها، إذ شكل هذا الملف أحد أهم ملفات الحوار الرئيسة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة، في ظل هاجس عودة التنظيمات الإرهابيّة على الساحة العراقيّة، وذلك يثير إشكاليات عدة تتعلق بعمليات المكافحة والجهات

المسؤولة عنها والتنسيق فيما بينها، إذ تطرق هذا الحوار إلى دور التحالف الدوليّ وحلف شمال الأطلسيّ في الحرب ضد الإرهاب وإمكانيّة تقديم الدعم (المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020).

ولعلَّ من أهم الملفات التي ركزت عليها جهود العراق، هي ملف العقوبات الدوليّة المفروضة منذ عام (1991) وفقًا للبند السابع لميثاق الأمم المتحدة، إذ ركزت الجهود على نزع أسلحة الدمار الشامل بعد الاحتلال الأمريكيّ عام (2003)، وأكد ذلك وزير الخارجيّة الأسبق (هوشيار زيباري) عام (2007) برسالة إلى رئيس مجلس الأمن، على أن حكومة العراق تؤيد النظام الدوليّ والتقيد بمعاهدات نزع السلاح وغيرها من المعاهدات ذات الصلة، مما دعا المجلس إلى إصدار القرار (2007/1763)، بإنهاء ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتفتيش، ولجنة الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة، وكذلك قرار (2010/1975) والذي أكدّ أهميّة استعادته للمكانة الدوليّة التي كان يتبوؤها، فضلًا عن معاهدات واتفاقيات دوليّة أخرى انضم إليها مثل اتفاقية معاهدة حظر تطوير وانتشار وتخزين الأسلحة الكيمياويّة عام (2009)، ومؤتمر نزع السلاح عام (2013)، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال الأسلحة التقليديّة التي يمكن عدها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر عام (2014) (السعدي وطه، 2017).

وفي عام (2017) أصدر مجلس الأمن قرارًا بخروج العراق من طائلة عقوبات البند السابع بعد (27) عامًا، ويعود الفضل في ذلك إلى جهوده الدبلوماسيّة التي تكللت بإصدار هذا القرار الذي وصف بأنه خطوة مهمة لتحقيق استعادته لوضعه الطبيعيّ ومكانته الدوليّة (خليل وحسن، 2017).

وعمل العراق على إعادة تشكيل مفردات سياسته الخارجيّة للدخول في تفاعلات أمنيّة واستراتيجيّة مع دول الجوار الجغرافيّ، وهي بيئة موائمة ما ينعكس على الخروج من نمطية علاقاته السابقة مع البلدان المجاورة، وفي ظل هذا التصور المبدئي ونتيجة لطبيعة التقلبات في القرار السياسيّ الخارجيّ وتأثير قوى عدة من غير الحكومة في المزاج السياسيّ، تعمل دول الخليج العربي على إيجاد إطار لتطوير علاقاتها مع العراق، مثل عقد اتفاقيات في مجالات مختلفة مثل

اتفاقية الربط الكهربائي بين العراق والسعودية عام (2022) (السرحان، 2020).

وعلى الرغم من ذلك، أثرت منطقة الصراع الدائر في الشرق الأوسط بين القوى الكبرى والفاعليين الدوليّين بنحوٍ كبير على سياسة العراق الخارجيّة تجاه دول المنطقة، مما أدى إلى مرورها بعقبات أسهمت بابتعاده عن محيطه العربيّ؛ نتيجة لعوامل كثيرة كان أهمها حربه ضد الإرهاب، فضلًا عن الخلافات

والإشكالات السابقة التي شكلت عائقًا في تعاونه مع بعض دول الجوار، وعمل العراق على محاولة استعادة دوره في محيطه الإقليميّ عن طريق تعزيز علاقاته مع هذه الدول على مختلف الأصعدة، ووقوفه على مسافة واحدة منها؛ هذا ما مكّن من إعادة بناء جزء وقواعد جديدة في علاقته مع دول العالم، ومحاولة إعادة الثقة والتوازن في علاقاته مع دول عدة، وفتح السفارات والممثليّات فيها، والعمل على إيجاد دور فاعل في اجتماعات ونشاطات المنظمات الدوليّة بصفة دولة لها أثر ووزن إقليميّ وأفق استراتيجيّ، على الرغم من الظروف السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة التي مر بها (سعيد، 2015).

وقد انعكس ذلك إيجابًا في تمثيله على مستوى المنظمات الإقليميّة والدوليّة، للوقوف معه باتباعه خطابات وزيارات عدة، فضلًا عن تمثيله في المنظمات الدوليّة وتقديم المبادرات لحل الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، وتسنمه مقعدًا في مجلس حقوق الإنسان (الأمم المتحدة، 2022)، ويكرس صانع القرار الخارجيّ العراقيّ جهده لإعادة صياغة أبعاد سياسته الخارجيّة وفقًا لأهداف الدولة، ومن ثم التعامل معها وفقًا للإمكانيّات السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة وغيرها لتحقيق تلك الأهداف؛ فوضع الأهداف وتحقيقها على الصعيد الداخليّ والخارجيّ يتأتى من واقع البيئة الدوليّة المتغيرة، ذلك ساعد العراق على تشخيص مصلحته العليا داخليًّا وخارجيًّا، وبناء علاقات سياسيّة وعسكريّة واقتصاديّة مع قوى مؤثرة، مثل إقامة علاقات استراتيجيّة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة أو غيرها من الدول الكبرى، وتوقيع اتفاقيات عسكريّة واقتصاديّة تنسجم وتطلعاته ووفقًا لتوجهات نظامه السياسيّ؛ وتتمثل أهم أهداف العراق وتوجهه الدوليّ والإقليميّ في الأمن الداخليّ ومعالجة المشاكل العالقة مع دول الجوار مثل الحدود والمياه، ومحاولة تنويع إيرادات العراق الماليّة وغيرها (الفيصل، 2017).

وبعبارة أخرى، حاولت القيادة العراقيّة توظيف القدرات الداخليّة باعتماد استراتيجيّة تصحيح الأخطاء التي أفرزتها مرحلة الصراع وإزالة آثار الاستراتيجيّة التصارعية مع الدول المجاورة، والعمل على كسب الموقف الدوليّ وإعادة تفعيل دور العراق في المنظمات الدوليّة، بالاعتماد على علاقات تعاونيّة، والعمل كذلك على تخليص العراق من أي قيد دوليّ تحت أي ذريعة والخروج من العقوبات المفروضة (شنافة، 2012).

مما تقدم يلحظ أن سياسة العراق الخارجيّة تكرست في إعادة مكانته الدوليّة والإقليميّة، والاستفادة من العديد من الاتفاقيات الرابطة بينه وبين الدول الأخرى مثل الاتفاقية الأمنيّة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكيّة وحلفائها عام (2015) على أثر سيطرة الجماعات الإرهابيّة، وكذلك الاتفاقيات الاقتصاديّة القائمة بين العراق ودول الخليج ، لتمكين القيادة العراقيّة من الاستفادة لاسترجاع مكانة العراق على الساحة الدوليّة، حتى وإن كانت ليست بالشكل المطلوب.

المطلب الثاني

الأبعاد الاقتصاديّة في توجهات السياسة الخارجيّة العراقيّة

يعد العامل الاقتصاديّ من أكثر العوامل المؤثرة في السياسة الخارجيّة للدولة، فهو الأساس الذي بموجبه يخطو صانع القرار خطواته الأولى في عملية صنع واتخاذ القرار المناسب، في أوقات السلم أو الحرب، مثال ذلك أن السياسة الخارجيّة للولايات المتحدة الأمريكيّة بوصفها دولة غنية متقدمة تختلف عن السياسة الخارجيّة لدول العالم الثالث الفقيرة مثل الصومال وغيرها من الدول التي لا تمتلك أي مقوم من مقومات القوة، ولطالما وجدت علاقة وثيقة بين الاقتصاد وقوة الدولة وقدرتها على اتخاذ القرار السياسيّ المستقل في النظام الدوليّ وكلما كان الاقتصاد أكثر قوة تكون الدولة أكثر استقلالية ، وتصبح متحررة من جميع القيود التي تفرضها عليها الدول المحيطة، وليس بمقدور دولة ما أن تفرض سياسة معينة على دولة ذات قوة اقتصاديّة بارزة (ويلسون، 2011).

فيما يتعلق بالعراق، فإن عملية صنع القرار الخارجيّ تختلف نوعًا ما؛ وذلك لأن العراق من الدول النفطية التي من المفترض أن تكون غنية؛ إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك، فالبطالة المتزايدة وأزمات السكن والغذاء والتعليم، وانخفاض المستوى المعيشي للمواطن العراقيّ، ووقوع جزء غير قليل تحت خط الفقر، أمور تنعكس على السياسة الخارجيّة للدولة وتجبرها على اتباع سياسات معينة قد لا تكون ضمن الخطط الاستراتيجيّة لها لكنها مجبرة على اتباعها، أو الخضوع لسياسات دول عظمى وكبرى جراء الديون المتراكمة عليها والتي يصعب الخروج من طائلتها (أونتراوزلر، 2006).

واجه العراق بعد عام (2014) أزمات عدة، وذلك بعدّه بلدًا ريعيًّا يعتمد بالأساس على تصدير النفط الخام، إذ أثرت أزمة هبوط أسعار النفط في السياسة الخارجيّة العراقيّة والاقتصاد العراقيّ بصورة أشمل، إذ هبطت أسعار النفط بكل أنواعه من معدل مئة دولار إلى أقل من أربعين دولارًا أي (60%) من قيمتها

الفعلية، كانت المملكة العربيّة السعودية ومعها دول الخليج المرتبطة بمجلس التعاون الخليجيّ تتحكم في أسعار النفط العالميّ عن طريق زيادة أو إنقاص الطاقة الإنتاجيّة والتصدير لما تتمتع به من قدرات إنتاجيّة فائقة، ففي اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في العاصمة النمساويّة في (21 شباط / نوفمبر 2014) سلمت المسؤولية إلى قوى السوق لتحديد الأسعار، ولم يلقَ قرار أوبك القبول بالبقاء على إنتاج (31,700) مليون برميل وعارض القرار دون أي تغيير، وذلك بتأييد كل من العراق والجزائر وفنزويلا ونيجيريا باعتبار أنها الأكثر تضررًا لاعتماد اقتصادها على النفط بشكل شبه كامل (مجموعة مؤلفين، 2018).

ومن هذا المنطلق عملت الحكومة العراقيّة على تسخير ما تمتلكه من قوة شرائية عالية وأكبر سوق تجاري في الشرق الأوسط لدول الجوار وبشكل أخص فيما يخص التجارة التركية، إذ سعى العراق إلى استخدام ذلك في الضغط على تركيا فيما يتعلق بأزمة ملء سد أليسو عام (2019)، الأمر الذي دفع بالأخيرة إلى التراجع عن القطع المستمر للمياه.

وعلى الرغم من التحدّيات السياسيّة والاقتصاديّة التي يواجهها العراق، ثمة ثلاثة مجالات للتركيز يمكن أن تساعد على تحقيق تنويع النشاط الاقتصاديّ والنمو والاستقرار، وهي على النحو الآتي (البنك الدولي، 2020):

1- الحفاظ على السلام يمكن أن يكون في حد ذاته مُحرِّكًا قويًّا للنمو، كان متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في العراق في عام (2018) أقل بمقدار الخمس عن المستوى الذي كان من الممكن تحقيقه لولا الصراع الذي بدأ في عام (2014)، وذلك في حين كان إجماليّ الناتج المحليّ للقطاع غير النفطي أقل بمقدار الثلث، وفي البلدان التي تشهد حلقة مفرغة من العنف والهشاشة، يُعَد اتخاذ سياسات مُنسَّقة من قبل ائتلاف واسع من الجهات الفاعلة أمرًا

بالغ الأهميّة للحفاظ على "مسارات السلام" وإرساء حلقة إيجابيّة.

2- استغلال الإمكانيات التصديرية للعراق للمساعدة في تنويع النشاط الاقتصاديّ بعيدًا عن إنتاج النفط، والاتجاه نحو التجارة والتكامل، إذ يتمتع العراق بموقع جغرافي يؤهله أن يكون مركزًا إقليميًّا للخدمات

اللوجستيّة، لكن أداء العراق على صعيد الخدمات اللوجستيّة يتأخر كثيرًا عن أداء نظرائه إلى درجة أنه أصبح نقطة اختناق إقليميّة.

3- النهوض بالقطاع الزراعي في العراق ليصبح ركيزةً أساسيّة من ركائز اقتصاد أكثر تنوعًا يقوده القطاع الخاص، وتمتلك قطاعات الإنتاج الزراعيّ، والصناعات الغذائيّة، وما يتصل بها من خدمات، ومنها الخدمات اللوجستيّة، والتمويل، والصناعات التحويليّة، والتكنولوجيا إمكانيات كبيرة للتوسع وخلق الوظائف، ولا يخضع قطاع المنتجات الزراعيّة الغذائيّة لنفس المستوى من الرقابة الحكوميّة الذي تواجهه قطاعات أخرى، ولذلك فإنه في وضعٍ يُؤهِّله لاستحداث أساليب جديدة للعمل وتبنّي أحدث التقنيات لتعظيم قدراته التنافسيّة.

وبما أن العراق من البلدان التي تؤدي التجارة الخارجيّة فيه دورًا مؤثرًا في النشاط الاقتصاديّ واعتماده بصورة رئيسة على صادراته من النفط الخام، إلا أن تجارة الصادرات (غير النفطيّة) سجلت تذبذبًا في قيمها ومعدلات نموها التي انعكست على أداء الاقتصاد العراقيّ، وتشير المعطيات أن قيم الصادرات واتجاهاتها الجغرافيّة لدول الجوار سجلت ما قيمته (29،65) مليون دينار سنة (2003م) استأثرت سوريا بأعلى قيمة إذ بلغت (16،4) مليون وبنسبة (55،3%) تليها الأردن بنسبة (34،1%) وقد أثرت أحداث سقوط النظام في العراق على قيم الصادرات مما أدى إلى تراجعها سنة (2004) إذ بلغت (21،11) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (- 28،80%) استحوذت سوريا على القيم الأعلى إذ بلغت (7،11) مليار وبنسبة (33،7%) واستمرت قيم الصادرات بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى سجلت سنة (2012م) أعلى قيمة لها إذ بلغت (308260،4) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (28،9%) استأثرت الصادرات باتجاه سوريا أعلى القيم حيث بلغت (113804،7) مليون دينار وبنسبة (36،9%) مقارنة بدول الجوار وهذا يعود لعدد من الاتفاقيّات وبموجبها تم الطلب على الصادرات العراقيّة من المواد الخام وخاصة الزيوت ومنتجات ناتجة عن قطران الفحم الحجري، ومن ثم شهدت الصادرات انخفاضًا في قيمها يرافقها تراجع في نسبة النمو وظهر هذا التراجع بشكل واضح في السنوات من (2014) إلى (2016)، إذ سجلت قيم الصادرات تراجعًا ملموسًا بلغ (202496،9) (عبد الجليل، 2018)، إلا أن هذه الصادرات سجلت مستويات عالية جديدة عام (2021) إذ بلغت

(6,064,892,372,775) ترليون دينار عراقيّ (مديرية إحصاء التجارة، 2022)، ويمكن توضيح القدرات الاقتصاديّة للعراق في المخطط التالي:

الشكل رقم2: القدرات الاقتصاديّة العراقيّة

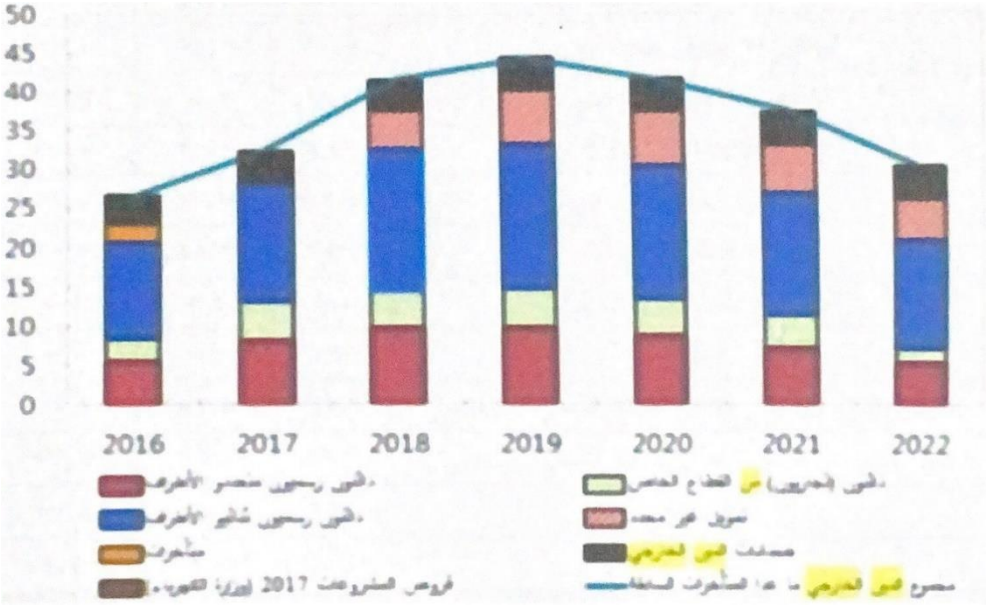

نقلًا عن: بسمة محمد نظير، **العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة لدول ما بعد الصراع: دراسة حالة العراق بعد عام (2003)**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الموصل: جامعة الموصل، كلية العلوم السياسيّة، 2020)، ص191.

المطلب الثالث

الأبعاد الأمنيّة في توجهات السياسة الخارجيّة العراقيّة

تظهر الأهداف السياسيّة العليا للأمن القوميّ لأي دولة في الحفاظ على بقاء الدولة واستقلالها وسيادتها وحماية أمنها ومصالحها وسلامة أراضيها وشعبها، وتختلف الدول عند صياغة سياستها العليا ووضع استراتيجياتها وتحديد أولوياتها تبعًا لاختلاف طبيعة المهددات التي تواجه الدول ومستوى الأمن والاستقرار السياسيّ والاجتماعيّ، وفي ضوء ذلك تتحدد الأولويات الأمنيّة والسياسيّة للحكومة العراقيّة بحدود ما تواجهه من مهددات ومشكلات في المجالين الداخليّ والخارجيّ.

على المستوى الأمنيّ، تمثل مواجهة التهديدات الإرهابيّة أحد أهم أولويات الحكومة العراقيّة، إذ يقع على عاتق الحكومة العراقيّة الاستمرار بوضع الخطط العسكريّة والعملياتية وتعزيز الجهود الاستخباراتية وتعزيز قدرات الجيش والأجهزة الأمنيّة لمواجهة هذه التهديد والقضاء عليه، فعلى الرغم من أن المعارك المباشرة ضد تنظيم داعش الإرهابيّ انتهت بدحره عسكريًّا وتحرير المحافظات والمناطق التي كان يسيطر عليها، إلاّ أن هناك بعض الجيوب الجغرافية التي ما زالت تنشط فيها بعض الخلايا العددية (المحجمة) من عناصر داعش الهاربين، التي تتخذ من الأطراف النائية في محافظة صلاح الدين وأطراف محافظة كركوك والجزيرة وفي بعض المناطق القريبة من بغداد مساحات عملياتية لها (الكناني، 2022).

إن حالة الصراع وما بعدها قادت إلى تغييرات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعية أثرت على استقرار المجتمع العراقيّ ودفعته نحو حالة عدم الاستقرار، وأسهمت جملة من العوامل السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في خلق حالة عدم الاستقرار المجتمعيّ في عدة فترات وعلى ثلاثة مستويات (عدم الاستقرار السياسيّ، عدم الاستقرار الاقتصاديّ، عدم الاستقرار الاجتماعيّ)، وصولًا لتأثير العوامل الخارجيّة على واقع المجتمع العراقيّ ودرجة استقراره، كما أسهمت تلك العوامل بما أفرزته من آثار خطيرة في خلق وتوليد ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي التي انعكست على واقع المواطن العراقيّ وكان لها الأثر البالغ في إرباك حياته اليومية ورافق ذلك دخول التنظيمات الإرهابيّة التي مارست عمليات القتل بحق العراقيّين مما كان له الأثر البالغ في خلق عدم الاستقرار المجتمعي، ويمكن تصنيف الجهود المبذولة لمواجهة الإرهاب على مستويين رئيسين هما:

أولًا: المستوى المحلي: تواجه الحكومة العراقيّة تحديين أساسيّين، يتعلق أولهما بحصر السلاح بيد الدولة، والأخر مواجهة عودة نشاط تنظيم داعش الإرهابيّ بعدما حقق الجيش العراقيّ النصر الكبير على فلول داعش وحُررت المدن العراقيّة، والتحدي الأبرز أمام الحكومة هو كبح جماح السلاح المنفلت في البلاد فبعضها ينافس البعض، فالمهمة الرئيسة تتجسد بضبط حركة وسلوكيات الفواعل غير الحكومية من فصائل وجماعات مسلحة، والذين باتوا يمتلكون قوة عسكريّة كبيرة ودورًا سياسيًّا، وأمنيًّا منحهم حرية الحركة والفعل والتأثير (ثجيل، 2020).

إن الاضطرابات الداخليّة والأزمات التي عصفت بالسياسيّة العراقيّة الداخليّة والخارجيّة عام (2019) وما تلاها، والذي نتج عنها مجيء حكومة (مصطفى الكاظمي) التي سعت إلى التركيز على ثلاث ركائز مهمة في برنامجها السياسيّ، وهي: السيادة، إذ رفض المساس بسيادة العراق ومكانته من أي دولة، أما الثانية فقد عمل على اتباع سياسة التوازن والانفتاح الإيجابيّ مع جميع دول العالم، في حين كانت الركيزة الثالثة بناء منظومة تعاونية متكاملة من المصالح المشتركة لحل الأزمات الإقليميّة والدوليّة؛ لذا بدأت حكومة (مصطفى الكاظمي) في عام (2020) باستعادة السيطرة الداخليّة ومنع مراكز القوى المؤثرة في صنع السياسة الخارجيّة من التأثير في علاقات العراق على الساحة الدوليّة، ولعلَّ من أبرز ذلك الانفتاح الذي شهدته السياسة العراقيّة مع دول الجوار (الشمري، 2022).

ثانيًا: المستوى العالميّ والإقليميّ: تضافرت الجهود العراقيّة في محاربة الجماعات والحركات والاتجاهات الإرهابيّة، القاعدة، ومن ثم داعش، فكان هنالك على صعيد العالم العربيّ والإسلاميّ جماعات إرهابيّة، وقبل ذلك جماعات يسارية ومحليّة ثورية عدّتها حكوماتها إرهابيّة، لكن مع القاعدة، ومن ثم داعش انتقلت هذه الجماعات من سياقات محليّة إلى إقليميّة، ثم حدثت "عولمة للجهاد"، أدّت هي الأخرى بدورها إلى تعدد الجهود العراقيّة والدوليّة وعولمة مقابلة في محاربة هذه الجماعات، برزت بصورة واضحة مع إعلان الولايات المتحدة، في مرحلة المحافظين الجدد "الحرب العالميّة على الإرهاب"، وقضت على معقل داعش في العراق وسورية بعد تشكيل تحالف دوليّ جديد تحت عنوان مواجهة الإرهاب المتمثل في تنظيم داعش، في شهر (آب – 2014)، وأعلن الحرب على التنظيم، وشاركت العديد من دول العالم في قصف معاقل التنظيم

وخاض العراق والتحالف حربًا عالميّة على صعيد التحالف العالمي في العراق ، وساعدت الولايات المتحدة الحكومة العراقيّة في مواجهة التنظيم في العراق (ياسر، 2007).

واستمرت القرارات والجهود الأممية المختلفة لمتابعة ظاهرة التعاون الدوليّ والإقليميّ لمواجهة الإرهاب، وأخذت طابعًا أكثر تكثيفًا، فشكلت لجانًا دوليّة وأصدرت قراراتٍ دوليّة لمواجهة التنظيم والتعامل مع ظاهرة التسلل إلى المناطق التي يسيطر عليها، ومتابعة مصادر تمويله ومحاصرة موارده من النفط والسوق السوداء وغيرها من عمليات ماليّة وتجاريّة يقوم بها التنظيم ومعه شبكة القاعدة، مثل قرارات (2133، 2160، 2161، 2170، 2180)، في العام (2014) (الأمم المتحدة، 2014)، إذ يكمن فحوى هذه القرارات في مواجهة الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش والقاعدة، عبر التنسيق الدوليّ والإقليميّ في التعاون الأمنيّ، وعدم توفير ملاذ آمن، ومنع تدفق المقاتلين الأجانب، ومحاصرة التمويل ومصادره المختلفة.. وغيرها.

إن ما يمكن ملاحظته أن الدور العالمي والإقليميّ في دعم توجهات السياسة الخارجيّة العراقيّة كان يتأتى بالأساس من تكييف وضع العراق كدولة خارجة من الصراع بعد عام (2003) لا تمتلك من القدرات ما يجعلها قادرة على مواجهة تحدي عالميّ "الإرهاب" ويمكن للعراق أن يسعى دائمًا لكسب الدعم الدوليّ في القضايا الأمنيّة ومواجهة التحديات من منطلق حالة ما بعد الصراع.

المطلب الرابع

الأبعاد الثقافيّة في توجهات السياسة الخارجيّة العراقيّة

تتفاوت طبيعة النظم والمؤسسات السياسيّة والقانونيّة والدستوريّة باختلاف المجتمعات والدول وسياساتها وإداراتها وماهية نخبها السياسيّة والاجتماعيّة، وتتفاوت كذلك طبيعة الثقافة السياسيّة باختلاف طبيعة التجربة السياسيّة ومساراتها لتتنوع بين ثقافة سياسيّة مدنية رشيدة، وأخرى تقليدية أو بني تقليدية ومدنية، وطبيعة التفاعلات والعلاقات الاجتماعيّة؛ ولذلك تصنف النظم السياسيّة والدول تبعًا للمؤثرات بين نظم سياسيّة رشيدة وأخرى نامية أو حتى غير ناضجة، أو هي في طور التحول والانتقال (سالمة، 2011).

إن أي نظام سياسيّ بحاجة إلى ثقافة سياسيّة معينة تغذيه وتحافظ عليه، فالحكم الفرديّ توائمه ثقافة سياسيّة تتمحور عناصرها من الخوف من السلطة والإذعان لها، وضعف الميل إلى المشاركة وفتور الإيمان

بكرامة وذاتية الإنسان، وعدم السماح بالمعارضة، بالمقابل يتطلب الحكم الديمقراطي ثقافة تؤمن بحقوق الإنسان، وتقتنع بضرورة حماية الإنسان وكرامته في مواجهة أي اعتداء على هذه الحريات، حتى لو كان من قبل السلطة نفسها، كما يشترط لاستمرار النظام والحفاظ على بقائه توافر شعور متبادل بالثقة بالآخرين في ظل مناخ اجتماعيّ وثقافيّ يعد الإنسان لتقبل فكرة وجود الرأي والرأي الآخر، ويسمح بوجود قدر من المعارضة في إطار قواعد وأطر سياسيّة موضوعة بدقة لكى تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع السياسيّ.

فيما يتعلق بالعراق، تغير المشهد الثقافيّ للسياسة العراقيّة بعد عام (2003)، إذ انتقلت إدارة التراث الثقافيّ بدرجة كبيرة من أيدي سلطات الدولة المركزيّة إلى المؤسسات الجديدة في فترة ما بعد عام (2003)، وخضعت أجزاء واسعة من تراث البلاد لسيطرة أطراف فاعلة عرقيّة ودينيّة وسياسيّة متنافسة، وكان لهذا الاستغلال ضرر في المقام الأول بالنسيج الاجتماعي والثقافيّ للعراق، وهو ما يعكس أوجه إخفاق عميقة من جانب كل من النظام السياسيّ والشركاء الدوليّين (كاظم وآخرون، 2022).

يعاني العراق من خسارة ثقافيّة بمعدلات غير مسبوقة، سببتها الصراعات التي حدثت بما في ذلك عوامل مثل الاحتلال الأمريكيّ وظهور (داعش) والتي قادت إلى خسائر فادحة بالتراث الثقافيّ العراقيّ، إلا أن قدرًا ضئيلًا من الاهتمام أُولِي للأساليب التي يجري بموجبها تقسيم الموارد الثقافيّة بين النخب الدينيّة والسياسيّة التي تهدف إلى ترسيخ وجودها وحكمها، فالتراث الثقافيّ هو في الواقع ساحة رئيسة للتنازع على الدولة؛ ولذلك يمكن أن يلقي الكثير من الضوء على الديناميات الداخليّة للبلاد، وحاول العراق بعد حرب داعش توظيف الجانب الثقافيّ في استقطاب الدول والمنظمات الفاعلة في هذا المجال فتم توقيع عدة اتفاقيات مع الجانب الفرنسي في مسائل حماية التراث، وساهمت كل من إيطاليا وألمانيا في عدة مهام استكشافية في عدة مواقع أثرية في العراق، كما ساهمت منظمة اليونسكو في تنفيذ نشاطات مهمة عكست بشكل كبير توجه السياسة الخارجيّة العراقيّة للأداة والبعد الثقافيّ في تطوير سياسته الخارجيّة وعلاقته مع دول العالم (كاظم وآخرون، 2022).

خاتمة

إن تطور العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة للعراق في منطقة الشرق الأوسط ومع دول العالم الأخرى المؤثرة يسهم في توسيع قاعدته الجيوسياسيّة وتحقيق أمنه القوميّ، كما إن التعاون الاستراتيجي والتنسيق

السياسيّ مع القوى الدوليّة المؤثرة مثل الولايات المتحدة الأمريكيّة وروسيا ودول إقليميّة أخرى مهم لمصالح العراق الداخليّة والخارجيّة، فضلًا عن توجيه السياسة الخارجيّة العراقيّة نحو آفاق مستقبلية أوسع، تأخذ بالحسبان تجسير التعاون مع هذه الوحدات الفاعلة في المجتمع الدوليّ برغبة تنفيذ أهداف السياسة الخارجيّة العراقيّة بأكملها ،من منطلق تأمين تحقيق مصالح الجميع دون استثناء مما يضع العراق في مجاله الجيوسياسيّ والاستراتيجي الطبيعيّ في المنطقة والعالم والعمل على إخراجه من دائرة التكتلات والمواجهات في سياسة المحاور التي تتقاطع مع بعضها البعض في الكثير من الأحيان، كما إن خيارات السياسة الخارجيّة العراقيّة في المستقبل تكمن في واقع الإمكانات المتاحة له كونه دولة نفطية باحتياطي كبير جدا يؤهله في أن يعطي نوع الاستمرارية في دعم السوق العالمية لمدة ليست بالقليلة، وإن ما يزيد على (90%) من دخله وعائده السنوي هو من بيع النفط كونه بلدًا ريعيًّا ذات اقتصاد أحادي الجانب، لهذا فاستقرار السوق النفطية والتأثير فيها عُدّ مصلحة عراقيّة تتداخل معه مصالح الدول النفطية الأخرى وبخاصة الدول المجاورة له.

المصادر

1. توفيق، سعد حقي. (د.ت). العلاقات الدوليّة.
2. Biswas, A.(د.ت). Most Important Determinants of Foreign Policy. 7 School of Political Science.
3. صباح، كزيز، وموساوي، راشدة. (2019). أثر العوامل الداخليّة والخارجيّة على مخرجات السياسة الخارجيّة للدول الصغرى. مجلة أبحاث، 4.(2)
4. Kavvadia, H.,وآخرون . (2018). The Economic Diplomacy of Small States: A Case Study of the Grand Duchy of Luxembourg.
5. Thorhallsson, B., & Steinsson, S. (2017). Small State Foreign Policy.
6. الحسن، أزهار عبد الله. (2022). ممكنات التعايش السلميّ في المجتمعات غير المستقرة: رواندا أنموذجًا.
7. Baba, G., & Ösnoy, M. (2016). Between Capability and Foreign Policy: Comparing Turkey's Small Power and Middle Power Status.
8. Cooper, A. F., & Shaw, T. M. (2009). The Diplomacies of Small States.
9. Gül, M. (2003). German Foreign Policy: Change and Continuity (1949–2000).
10. Handel, M. I. (2016). Weak States in the International System.
11. Gvalia, G.,وآخرون . (2013). Thinking Outside the Bloc: Explaining the Foreign Policies of Small States.
12. Pauly, L. W., & Jentleson, B. W. (2014). Power in a Complex Global System.
13. مصطفى، نادية محمود. (2006). جدالات حوار/صراع الحضارات.

14. أيوب، دهقاني. (2018). البعد الثقافيّ والهوياتي في السياسة الخارجيّة الفرنسية.
15. الربيعي، كوثر عباس. (2010). سياسة العراق الخارجيّة بين القيود والفرص.
16. ويلسون، بول سام. (2011). الاقتصاد. ترجمة هشام عبد الله.
17. أونتراوزلر. (2006). تنمية وإعادة الاقتصاد العراقيّ.
18. مجموعة مؤلفين. (2018). السياسة الخارجيّة العراقيّة بعد عام 2014.
19. عبد الجليل، جبار. (2018). تحليل تجارة العراق الخارجية غير النفطية مع دول الجوار للمدة 2003–2015.
20. الكناني، إياد هلال. (2022). الأولويات الأمنية والسياسية للحكومة العراقية الجديدة.
21. ثجيل، عادل عبد الحمزة. (2020). السياسة والأمن في العراق: تحدّيات وفرص.
22. سالمة، غسان. (2011). نحو عقد اجتماعيّ عربيّ جديد: بحث في الشرعيّة الدستوريّة.
23. كاظم، مهيار، وروبسون، إلينور، وطحان، لينا جبرائيل. (2022). افتراس التراث الثقافي في العراق.